المحاضرة الأولى: فلسفة الأخلاق مدخل مفاهيمي

تشكل الأخلاق ركنا أساسيا من أركان الوجود الاجتماعي، ونسقا حيويا في نسيج الحياة الإنسانية المعاصرة. فالأخلاق نظام من القيم يوجه حياة الفرد وينهض بها إلى أرقى مستوياتها الإنسانية. والإنسان لا يحقق جوهره الإنساني إلا في صورته الأخلاقية. لقد أقرّ المفكرون والباحثون، على مرّ التاريخ الإنساني، أن حياة المجتمعات الإنسانية لا تستقيم من غير القيم الأخلاقية، وغياب هذه القيم أو تدهورها يؤدي بالضرورة إلى تصدع المجتمع وانهياره، فلا يمكن أن تقوم للمجتمع قائمة، من غير القيم الأخلاقية، ومن غير الفضائل التي تضمن له التماسك والوحدة والقوة والانسجام.

أولا: مفهوم الأخلاق

1 ـ مفهوم الأخلاق في التداول العربي: جاءت الأخلاق في معاجم اللغة العربية كجمع "خُلُق" بضمتين أو "خُلْق" بضمة وسكون، وتعني الجبلة والطبع والسجية. وجاء في **لسان العرب** لابن منظور أن: " الخلق الدين والطبع والسجية، وحقيقته أنه صورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها المختصة بها، بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة أوصافها ومعانيها، ولها أوصاف حسنة وقبيحة".

وقد عرّف الجرجاني الخلق في كتابه: (**التعريفات**) بأنه : " عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، فإن كان الصادر عنها الأفعال الحسنة كانت الهيئة خلقا حسنا، وإن كان الصادر منها الأفعال القبيحة سمّيت الهيئة التي هي مصدر ذلك خلقا سيئا".

وعرّفه ابن مسكويه في كتابه: (**تهذيب الأخلاق)** بقوله: " الخلق حال للنفس داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية، وهذه الحال تنقسم إلى قسمين :منها ما يكون طبيعيّا من أصل المزاج، كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء نحو غضب ويهيج من أقل سبب، وكالإنسان الذي يجبن من أيسر شيء، أو كالذي يفزع من أدنى صوت يطرق سمعه، أو يرتاع من خبر يسمعه، وكالذي يضحك ضحكا مفرطا من أدنى شيء يعجبه، وكالذي يغتم ويحزن من أيسر شيء يناله. ومنها ما يكون مستفادا بالعادة والتدرّب، وربما كان مبدؤه بالروية والفكر، ثم يستمر أولا فأولا حتى يصير ملكة وخلقا".

وقد عرّف أبو حامد الغزالي الخُلُقَ في كتابه: (**إحياء علوم الدين**) بقوله: "الخُلُق عبارة عن هيئة في النفس راسخة، عنها تَصدُر الأفعال بسهولة ويُسرٍ من غير حاجة إلى فِكْر ورويَّة"

1 ـ مفهوم الأخلاق في التداول الغربي: جاء في التداول الغربي أربع كلمات متداخلة للإشارة إلى مفهوم الأخلاقMorale ، Ethique، Déontologie، Axiologie ويصعب الفصل بين دلالة هذه الكلمات التي تترادف وتتداخل وتتقاطع بصورة مستمرة للتعبير عن الأخلاق كنظام أو علم أو فلسفة. ويبلغ هذا التداخل أشدّه بين كلمتي Ethique et Morale وهما مفهومان مترادفان في مستوى الاشتقاق متداخلان في الدلالة والمعنى.

اشتقت لفظة الأخلاق « Morale » من الأصل اللاتينيMoralis ، وتشير الكلمتان إلى الأخلاق والآداب والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع بصورة عامة. أما لفظة Ethique فهي مشتقة من اللفظة الإغريقية Ethikos ويقابلها في اللاتينية Ethica وتعني أيضا في استخداماتها العامة النظام الأخلاقي المعياري لجماعة أو مجتمع محدد، حيث يعمل هذا النظام الأخلاقي على توجيه سلوك الأفراد نحو الفضيلة والحق والخير والواجب والقيم الأخلاقية بصورة عامة. وقد استخدم مفهوم Ethiqueلأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر بمعنى الأخلاق والآداب. وفيما يتعلق بمفهوم Morale فإن أول استخدام له في اللغة الفرنسية كان في عام1530.

وتتداخل لفظة Ethique تداخلا كبيرا مع كلمة Morale ، حتى أنه يصعب الفصل بينهما، ويجري استخدام كل منهما مكان الآخر بالتتابع والتقاطع والترادف بصورة متواترة. ففي اللغة العادية تعدّ كلمة Morale مرادفا طبيعيا لكلمةEthique ، وتشير كل منهما إلى الطريقة التي يعيش فيها الناس وفقا للقيم والمبادئ الأخلاقية طلبا للخير وتجنبا للشر. ولكن بعض العلماء يميزون بين الكلمتين تمييزا واضح المعالم حيث يوظفون كلمة Morale للتعبير عن نسق القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية التي توجه سلوك الفرد والجماعة، أي أخلاق المجتمع والجماعة والفرد. أما كلمة Ethique فتوظف للدلالة على النظرية الأخلاقية أو الفلسفة الأخلاقية السائدة في المجتمع.

أما كلمة Déontologie (علم الأخلاق المهنية) فقد ظهرت على يد جيريمي بنتام، وقد بدأ استخدام هذه الكلمة Déontologie في الفرنسية في القرن العشرين وتعني علم الواجب La science des devoirs وهي قريبة في معناها من كلمة Ethique أي علم الأخلاق.

ويعد مفهوم الأكسيولوجيا Axiologie أكثر وضوحا من المفاهيم الثلاثة السابقة حيث بدأ استخدامه مع بدايات الفلسفة اليونانية خصوصا عند سقراط وأفلاطون و أرسطو. ويعود هذا المصطلح إلى الأصل الإغريقي Axia ou Axios ويعني في الأصل علم القيم الأخلاقية، وفي الفلسفة يعني مبحث نظرية القيم. وكان هارتمان Eduard von Hartmann أول من استخدم هذا المفهوم في كتابه المعروف:L'Axiologie et ses divisions ومن ثم استخدمه بول لابي Paul Lapie في بداية القرن العشرين في كتابه منطق الإرادة Logique de la volonté .

ثانيا: الأخلاق النظرية والأخلاق العملية

ينقسم البحث في مجال علم الأخلاق إلى مجالين متميزين وهما : مجال البحث في الأخلاق النظرية، و مجال البحث في الأخلاق العملية.

تهتم الأخلاق النظرية بدراسة الضمير حقيقته و مظاهره من عواطف مختلفة كالرضا و السرور الداخلي حينما يقوم الإنسان بفعل الخير و الألم و التأنيب عند فعل الشر، و كذلك ما يصدره الضمير من أعمال أخلاقية على مختلف الأعمال الاختيارية، و هل هي عن فكر و روية أم عن تقليد و محاكاة. كما يدرس هذا القسم النظري الطرق التي تتبع في تعريف المثل الأعلى في الأخلاق، و أركان المسؤولية الخلقية، كالحرية و الإرادة و مسائل الجبر و الاختيار و الثواب و العقاب ، كما يبحث في الحق و الواجب و ما يتصل بهما.

أما الأخلاق العملية فهي تبحث في أنواع الملكات الفاضلة التي ينبغي على الإنسان أن يتحلى بها و يمارسها في الحياة العملية اليومية، و ذلك مثل الصدق و الإخلاص و الأمانة والوفاء و العفة و الشجاعة و العدل و الرحمة و نحو ذلك. وتهتم الأخلاق العملية بدراسة الواجبات المختلفة كواجب الإنسان نحو نفسه و أسرته ووطنه ونحو الكائنات الحية الأخرى كالحيوان، كما تهتم بدراسة واجب الإنسان نحو خالقه و رازقه، و تبحث في الحقوق كحق الحياة و التملك ..إلخ و تمثل الأخلاق تطبيقا عمليا لمباحث " الأخلاق النظرية " على ظروف الحياه العملية المختلفة.

ثالثا: علم الأخلاق والميتافيزيقا والدين

لم يكن البحث في علاقة الأخلاق بالميتافيزيقيا مستحدثا، وإنما يعود إلى العصر اليوناني، فأرسطو تحديدًا استبعد كلّ أساس ميتافيزيقي أو ديني لقيام فلسفة أخلاقية، خلافًا لسقراط وأفلاطون الذين كانا يقيمان فلسفتهما الأخلاقية على أساس ميتافيزيقي.

انطلق أرسطو في بناء فلسفته الخلقية من الواقع وعالم المشاهدة، ثم عمل على استخراج القواعد الأخلاقية من مشاهداته للواقع، ومن ثمّ فإذا كنّا ندرس الأخلاق بما هي أمر موجود ومتحقق فعلًا ، فنحن في غنى كما يفترض أرسطو عن القناعات المسبقة الميتافيزيقية.

إن أرسطو يهدف من بحثه الأخلاقي الخير الجزئي وكيفية تحققه، وليس من شأنه البحث في طبيعة الخير المطلق، حاله حال الطبيب الذي يدرس صحة المريض المعين محاولًا إيجاد علاج له، وليس من شأنه البحث عن الصحة بالمعنى المطلق والمجرد.

لقد طبع هذا النسق والاتجاه طابعه لقرون عديدة، واتّبعه فلاسفة متعددون جنحوا **كأرسطو** إلى الفصل بين البحث الأخلاقي والميتافيزيقيا في مسائلها الثلاث (وجود الله، الحرية والاختيار، خلود النفس)، حتى أطلّ الفيلسوف الألماني كانط فاتخذ اتجاهًا آخر مختلفًا عن ذلك غاية الاختلاف.

تكلم **كانط** عن مسائل الميتافيزيقيا، وآمن بها على مستوى العقل العملي دون النظري، وفق ما يقرره **كانط** في **نقد العقل العملي**، و**تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق** ، و**الدين في حدود مجرّد العقل**، فإنه لا يمكن بناء فلسفة أخلاقية دون مسائل الميتافيزيقيا الأساسية... ثمة ترابط بين العقيدة والأخلاق بحسب **كانط**، ولكن العقيدة وفقًا ليست سابقة للأخلاق، وإنما هي عقيدة (ميتا أخلاقية) أي تتطلبها الأخلاق القائمة على أساس العقل. إذ من دون الإيمان بوجود المبدأ الخيّر في ذاته (الله تعالى) لا نضمن الحصول على السعادة، فلكي تتحقق السعادة في أعلى مراتبها، لا بد من الإيمان بوجود الكمال المطلق، بشهادة وجود الكثير من الفضلاء قد عاشوا في ظل ظروف قاسية واستثنائية في الصِعاب، ومن ثم يكون وجود الكمال المطلق هو الضمان للتطابق بين السعادة والفضيلة. وبديهي أن هذا التطابق لا يمكن أن يتحقق عند الإنسان.

ومن دون الإيمان بالحرية والاختيار تنتفي الأخلاق من الأساس، لأن الأخلاق بحسب **كانط** تعبّر عن امتثال الواجب، وكيف يمكن العمل بالواجب وامتثاله من دون تحقق الحرية والاختيار للإنسان؟ ومن ثم فالإيمان بفكرة الواجب يلازمه الايمان والمصادرة على الحرية والاختيار، فالحرية قاعدة الالزام الأخلاقي.

أما بشأن خلود النفس، فمرد ذلك إلى أن الإنسان لا يمكنه بلوغ الخير الأسمى والسعادة القصوى في الحياة الدنيا بسبب من تدافع عالم الحس وتأثيره على الإنسان، ومن ثم فإن ذلك يستدعي الإيمان بخلود النفس بعد الممات، حتى تطوي مسارها التكاملي وتصل إلى الخير الأسمى والغاية القصوى.

إن نقطة الخلاف التي يمكن الخروج بها من موقفي كل من **أرسطو وكانط** تتعلق بتصورهما للعلاقة بين الأخلاق كنظرية والأخلاق كتطبيق، **فأرسطو** يرى أن النظرية الأخلاقية يجب أن تترتب على التطبيق، بل وفي بعض الأحيان تتعدل النظرية وتختفي أمام التطبيق. أما **كانط** فيرى العكس من ذلك تمامًا، فهو يعتقد أن النظرية الأخلاقية هي التي تتكفل تنظيم التطبيق وتتحكم به، ومن ثم يجب أن توضع النظرية وتُبيّن فلسفتها بمعزل عن التطبيق، فالأخلاق يجب تأسيسها قبل تطبيقها.

إسلاميًا انشطر الموقف من تأسيس الأخلاق ميتافيزيقيًا إلى فرقتين كلاميتين معروفتين، فقد ذهب **الأشاعرة** إلى استحالة تأسيس الأخلاق دون الاستناد للموقف الديني والميتافيزيقي، وهذا يعني أن تكون الأخلاق متأخرة رتبة على المعرفة الدينية ثبوتًا وإثباتًا. وقد عبّروا عن هذا الموقف من خلال تبنيهم القول بالحسن والقبح الشرعيين، أي إن الحسن ما حسّنه الشرع والقبح ما قبحه، وليس للعقل حظ في تحديد الحسن والقبح والخير والشرّ على مستوى الإدراك أو الحكم.

أما الفرقة الثانية وهم **المعتزلة** فقد ذهبوا إلى القول بأن العقل يدرك بشكل مستقل عن الشرع الحسن والقبح، وتجاوزوا ذلك للقول إن المعرفة الدينية متوقفة على المعرفة الأخلاقية المدرَكة بالعقل استقلالًا. فالمعرفة الأخلاقية من حيث الواقع متقدمة رتبة ولها أسبقية إبستمولوجية على المعرفة الدينية.

رابعا: علم الأخلاق وعلم السياسة

تعتبر قضية العلاقة بين الأخلاق بالسياسة من أبرز القضايا التي شغلت بال الفلاسفة منذ العصور القديمة إلى وقتنا الراهن. ففي الحضارة الصينية نجد أن السياسة والأخلاق في فلسفة كونفوشيوس ليسا إلا شيئا واحدا يستهدف تحقيق غرض واحد وهو إقامة نظام اجتماعي مستقر.

وفي الفلسفة اليونانية نجد **أفلاطون** يرى أن العدالة بمعناها السياسي لا تتحقق في المجتمع، إلا إذا تحققت العدالة بمعناها الأخلاقي بين قوى النفس، وعليه فإن السياسة تستلزم الأخلاق. أما **أرسطو** فهو يعتبر أن النهوض بشؤون الحكم يقتضي حكم الذات أولا، مما يعني أن القدرة على تدبير الشأن السياسي تشترط القدرة على تدبير الشأن الأخلاقي، فمن تعوزه القدرة على التحكم في نوازعه وتدبير شهواته ولجم جماح نفسه لا يمكنه أن ينهض بتدبير شؤون الآخرين.

أما في الفلسفة الإسلامية يجعل **الفارابي** الأخلاق فرعاً للسياسة، فإذا كان مدار البحث في الأخلاق دراسة السلوك الفردي المؤدي إلى اكتساب الفضائل وتحصيل السعادة لكل فرد على حدى، فإن مجال البحث في السياسة دراسة كيفية تحصيل السعادة للمجتمع بأسره. فغاية الأخلاق والسياسة إذن واحدة. أما **ابن رشد** يرى أن علم الأخلاق هو الذي يؤسس علم السياسة، لأن المقصود بالسياسة عنده هو "تدبير المدينة" والمقصود بالمدينة ليس أرضها ومساحتها ولا منازلها ومبانيها، بل المقصود هم أهلها. ولكن لا من جهة أنهم أجسام، بل من جهة أنهم نفوس تسعى إلى الحصول على كمالاتها في عيشها المشترك، ولهذا يشير ابن رشد إلى أن علم الأخلاق إذا كان هو علم تدبير نفس الفرد، فإن السياسة هي تدبير نفوس الجماعة.

في الفلسفة الحديثة نجد **إيمانويل كانط** قد ربط بين السياسة والأخلاق بشكل وثيق، وبالرغم من مثاليته ونزعته الأخلاقية العالية، فقد كان يرى أن الحق بدون قوة لا معنى له، بل برر الحرب بشرط واحد، هو أن تؤدي الى نشر الحرية والدستور المدني وفكرة التقدم بين البشر. وكان متفائلا بالطبيعة البشرية، ويعتقد أننا سائرون الى الأمام باستمرار، وسوف نتوصل يوما الى عالم مسالم قائم على الحق والعدل والقانون الدولي، بل كان يعتقد بأن السلام الأبدي الشامل بين الأمم أمر ممكن بشرط أن ينتشر نور المعرفة في أوساط البشرية كلها.

أما نيقولا **ميكيافيلي** قد بنى العلاقة بين السياسة والأخلاق على أساس نظرته للطبيعة البشرية، وعلى الظروف السياسية التي عاشها في بلده إيطاليا، والتطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية، وقد ذهب في كتابه: (**الأمير**) إلى أن كل أمير أو حاكم يجب عليه أن لا يتقيد بمبادئ الأخلاق والفضيلة، وإنما عليه استخدام الخير والشر وفق مقتضيات الحاجة، والأمير أو الحاكم هو الذي يسنّ القوانين ويسوغها ويغيرها جذريا إن اقتضت المصلحة العامة ذلك، كما أنه يجب أن يكون رجل حرب وقسوة، فهو الوحيد القادر على ضمان حياتهم وبقاء استمرارهم.

خامسا: علم الأخلاق وعلم القانون

يجب التمييز بين مفهومي القانون والأخلاق أو بين القانون العام والقانون الأخلاقي أي ما بين المسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية. فالمسؤولية القانونية تأخذ صورة تشريعات قانونية واضحة تفرضها المؤسسات القانونية مثل المحاكم والدساتير واللوائح القانونية، وتفرض هذه القوانين نوعا من الالتزام القسري الخارجي على أفراد المجتمع، وتتميز المسؤولية الأخلاقية عن المسؤولية القانونية بأنها التزامات ذاتية داخلية تنبع من عمق الإنسان الوجدانية، وتتسم بأنها قيم يفرضها الضمير الأخلاقي الماثل في أعماق الوجدان في صورة الواجب.

ويمكن التمييز بين القانون الوضعي والقانون الأخلاقي باختلاف الغايات والمجال وطبيعة العقاب المُنزّل، فالقانون الوضعي يسعى إلى تحقيق العدالة ومن ورائها حفظ النظام العام، أمّا القانون الأخلاقي فإنه يرتسم على صورة فضيلة تسمو بالأفراد إلى مرتبة الكمال من حيث هي أوامر تأمر بالخير وتنهى عن الشر. ومن جهة أخرى فإنّ المجال الأخلاقي أوسع نطاقا من مجال القانون الوضعي. ففي المجال الأخلاقي يكون الإنسان معنيا بواجباته نحو نفسه وغيره في آن واحد، وهي تتضمن أيضا المقاصد والنوايا والغايات الأخلاقية، ولا تكتفي في الحكم على أعمال الأفراد بظاهر سلوكهم. أما دائرة القانون فهي لا تشمل إلاّ علاقات الإنسان مع غيره من الأفراد في المجتمع، دون أن تهتمّ كثيرا بواجبه نحو نفسه، بالإضافة إلى أن القانون يهتم فقط بمظاهر الفعل ولا يهتم بقضايا النوايا والضمائر.

وتبين الملاحظات السوسيولوجية أن المجتمع يتضمن أنساقا كبيرة من القيم الأخلاقية التي مازالت خارج دائرة القوانين الوضعية مثل: القيم التي توصي بالعفة والصدق والأمانة والإخلاص والوفاء. ومع

ذلك فإن كثيرا من المنظومات القانونية تسعى إلى أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الدلالات الأخلاقية في مدوناتها القانونية، فإذا كان القانون لا يمنع الكذب بوجه عام، فهو يمنعه في حالات خاصة تبدو فيها خطورة الكذب على النظام الاجتماعي حدا يسمح بتوقيع الجزاء، ومثال ذلك شهادة الزور والتزوير، فكلاهما كذب له خصائص تميّزه عن غيره من الكذب وهناك قواعد قانونية لا تدخل في نطاق الأخلاق، مثل قاعدة المرور التي تأمر السائق بالسير على اليمين، من ناحية أخرى هناك أمور يسمح بها القانون مع خروجها على الأخلاق كالربا.

ويمكن لنا في النهاية الإشارة إلى طبيعة العقاب الذي يفرضه كل من القانون الوضعي والأخلاق، فالقانون يوقع العقاب المادي والمحسوس على المخالف، أما العقاب في المجال الأخلاقي يكون في ممارسات أخلاقية تتمثل في احتقار المذنب وتأنيبه وازدرائه وتحقيره ونبذه اجتماعيا والحذر منه واستنكار الجريمة التي مارسها.